

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

The Implications of the Libyan Crisis on the Algerian National Security

د/بليلى محمد*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2023/03/14 تاريخ القبول: 2024/01/17 تاريخ النشر: 2024/03/01

ملخص:

تحلل هذه المقالة ردود الفعل للدولة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية داخل حدودها الجنوبية، وتحديدًا في المنطقة الساحلية الإفريقية. ثم تربط هذه التحديات بالتهديدات الأمنية الناشئة من الحدود الجزائرية الشرقية، خاصة في أزمة ليبيا. تستنتج المقالة أن الجهود الدبلوماسية والوساطة الفردية للدولة الجزائرية غير كافية لحل الصراع الليبي بسبب التدخلات العسكرية الأجنبية. على الرغم من مواقف الجزائر الدبلوماسية التي تعيق التعاون مع القوات الخارجية في ملف ليبيا، إلا أنها تشدد على ضرورة للدولة الجزائرية تنشيط نهجها التنموي وجهودها لتسوية النزاعات الإفريقية ضمن إطار الاتحاد الإفريقي، بعيدًا عن التدخل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الجزائرية متعددة الأبعاد؛ التهديدات الأمنية؛ الأزمة الليبية؛ الساحل الإفريقي.

Abstract:

This article analyzes the Algerian state's responses to security challenges within its southern border, specifically the African coastal region. It then links these challenges to security threats originating from the eastern Algerian borders, particularly the Libyan crisis. The article concludes that the Algerian state's diplomatic efforts and singular mediation are insufficient in resolving the Libyan conflict due to foreign military interventions. Despite Algeria's diplomatic positions hindering external forces from cooperating in the Libyan dossier, it emphasizes the need for the Algerian state to activate its developmental approach and efforts to settle

* المؤلف المراسل.

African conflicts within the African Union framework, away from external interference.

Keywords: Algerian multi-dimensional approach; Security threats; Libyan crisis; African Sahel.

مقدمة:

تعد الجزائر من حيث المساحة أكبر دولة في إفريقيا، ولقد ساهمت الجهود الدبلوماسية المستمرة للجزائر، على المستوى الوطني والإقليمي، في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف المسلح، إلى جانب موقعها الجغرافي، في تعزيز دورها كعامل استقرار في منطقة غير مستقرة مزقتها النزاعات، ولقد أدت التطورات الأخيرة في منطقة الساحل، إلى بروز تهديدات أمنية معقدة وعابرة للحدود، في الوقت الذي تواجه فيه الجزائر تحديات سياسية واقتصادية كبيرة في الداخل. من ناحية أخرى، تزداد التحديات الإقليمية عمقا، مع ما يترتب عليها من عواقب سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية واسعة النطاق، فقد اشتدت الحرب الأهلية الليبية منذ هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أبريل 2019، ولم يوقف اتفاق السلام لعام 2015 في مالي القتال بين مختلف الجماعات المسلحة، فضلا عن الجماعات المتطرفة العنيفة المواظبة على توسيع نفوذها وأنشطتها في منطقة الساحل، ويساهم هذا الطابع العنيف للنزاعات الجارية في هذه الأخيرة في ظهور تهديدات معقدة ومتعددة على طول الحدود الشرقية والجنوبية الشاسعة للجزائر. من خلال دراسة مقارنة للجزائر للتعامل مع عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، تهدف هذه المقالة إلى المساهمة في فهم أفضل لكيفية استجابة الدولة الجزائرية للتحديات الأمنية في جوارها المباشر، بحيث تظل التحديات الأمنية المنبثقة من منطقة الساحل في الوقت الحاضر الأكثر أهمية وإلحاحا بالنسبة للأمن القومي الجزائري وكذلك الإقليمي. تهدف هذه المقالة إلى تحليل ردود أفعال الدولة الجزائرية على التحديات الأمنية في حدودها الجنوبية أي منطقة الساحل الإفريقي (أولا)، ثم نربط هذه الأخيرة بالتهديدات الأمنية الآتية من الحدود الشرقية الجزائرية، والمتمثلة في الأزمة الليبية

(ثانياً)؛ وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية في ظل مواجهة التهديدات الأمنية في جوارها الساحلي؟

تُعد الجزائر، من حيث المساحة، الدولة الأكبر في إفريقيا، وقد سهمت الجهود الدبلوماسية المستمرة للجزائر، على المستوى الوطني والإقليمي، في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف المسلح، وذلك إلى جانب دورها المؤثر في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي الغير مستقرة نتيجة النزاعات. وتظهر التحديات الأمنية المعقدة عبر الحدود الشرقية، خاصة مع الأزمة الليبية. ينتقل المقال إلى استنتاج أن الجهود الدبلوماسية والوساطة الفردية للجزائر ليست كافية لحل النزاع الليبي بسبب التدخلات العسكرية الأجنبية. على الرغم من مواقفها الدبلوماسية التي تعيق التعاون الخارجي، إلا أنها تؤكد على ضرورة تفعيل نهجها التنموي لتسوية النزاعات الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي.

من ناحية أخرى، تتزايد التحديات الإقليمية بما يترتب عليها من تداول سلسلة من العواقب السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية الواسعة النطاق. فامتدت حدة الحرب الأهلية في ليبيا بعد هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أبريل 2019، ولم يوقف اتفاق السلام لعام 2015 في مالي القتال بين مجموعات متنافسة، إلى جانب توسع الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل. يساهم الطابع العنيف للنزاعات الجارية في توليد تهديدات متعددة عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر.

من خلال دراسة مقارنة للجزائر للتعامل مع عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على كيفية استجابة الدولة الجزائرية للتحديات الأمنية في جوارها المباشر. تظل التحديات الأمنية المنبثقة من منطقة الساحل أمراً ذا أهمية قصوى وإلحاحاً بالنسبة للأمن القومي الجزائري والإقليمي.

تهدف المقالة أيضاً إلى تحليل ردود أفعال الدولة الجزائرية على التحديات الأمنية في حدودها الجنوبية، أي منطقة الساحل الإفريقي، ثم ربط هذه التحديات بالتهديدات الأمنية الناشئة من الحدود الشرقية للجزائر، خاصة في ظل الأزمة الليبية. تستفيد هذه الدراسة من الإجابة على تساؤل حول كيفية تعامل الجزائر مع تحديات أمنية معينة في جوارها الإقليمي، وكيف يمكن للنهج الجزائري في التسوية الليبية تعزيز الاستقرار والأمان في المنطقة

تسهم الأسئلة الفرعية التالية في إلقاء الضوء على الإشكالية المرتبطة بالتحديات الأمنية التي تواجه الدولة الجزائرية، والتي تنطلق من حدودها الجنوبية والشرقية. أولاً، يتناول البحث التحديات الأمنية الرئيسية المتسللة من الحدود الجنوبية والشرقية، حيث يتعمق في تحليل تلك التحديات المعقدة وكيفية تأثيرها على الأمان الوطني والإقليمي.

ثانياً، يلقي البحث الضوء على ردود الفعل التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمواجهة تلك التحديات الأمنية. يتم التركيز على التعاون الجزائري مع الجهات الخارجية وكيف تسهم هذه التفاعلات في معالجة التحديات بشكل شامل.

ثالثاً، يقدم البحث تحليلاً لكيفية التعامل الجزائري مع الأزمة الليبية، مع التركيز على السياق السياسي والأمني للأزمة وتأثيرها على استقرار الجزائر.

تستند هذه المقالة إلى منهجية ثنائية متكاملة، تهدف إلى فهم عميق للتحديات الأمنية والردود المتاحة للدولة الجزائرية، مما يساعد في توجيه البحث نحو فهم شامل وأكثر دقة للوضع الأمني في المنطقة.

أولاً: التهديدات الأمنية في الجوار الجنوبي الجزائري

أ. تحديات عديدة ومعقدة في منطقة الساحل الإفريقي:

أُطلق على منطقة الساحل الإفريقي، بسبب التحديات العديدة والمعقدة التي تشهدها، تسمية "حلقة النار"¹ و"ممر كل الأخطار"²، إذ يعتبر خطر انتشار المنظمات المتطرفة العنيفة الناشطة في المنطقة، أحد التهديدات الأمنية الرئيسية القادمة من الحدود الجنوبية للجزائر، ولقد ساهمت الإطاحة بنظام "معمر القذافي" في ليبيا عام 2011، والصراع الليبي اللاحق، بشكل كبير في زيادة نطاق ومدى انتشار الإرهاب في منطقة الساحل، لاسيما من خلال الانتشار الإقليمي الكبير للأسلحة، وعودة مقاتلي الطوارق من ليبيا في الوقت الذي نشب فيه التمرد الانفصالي في شمال مالي في عام 2012³.

ويتزايد عدد الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل بشكل مستمر، فحسب إحصائيات المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، ارتفعت الهجمات التي نفذتها المنظمات المتطرفة من 90 في عام 2016 إلى 465 هجمة عام 2018⁴، غالبيتها وقعت في مالي، أين نُفذت الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف ليس بالقرب من الحدود الجزائرية وحسب،

¹Iratni, Belkacem, Security Challenges and Issues in the Sahelo-Saharan Region: The Algerian Perspective, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, (Dakar - Fann, Friedrich-Ebert-Stiftung: 2017), p.16. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14012.pdf> accessed on 30/12/2021.

² Zoubir, Yahia H., 'Algeria and the Sahelian Quandary: The limits of containment security policy', in Dalia Ghanem-Yazbeck (ed.), The Sahel: Europe's African borders, April 2018 (Barcelona, European Institute of the Mediterranean), p.73.

³Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Navigating in a complex neighbourhood—Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel, Report no FOI-R--4960—SE, Sweden, April, 2020, p.31.

⁴African Center for Strategic Studies (2019) 'Violent events linked to militant Islamist groups in the Sahel in 2018', February 2019, <https://africacenter.org/wp-content/uploads/2019/02/Militant-Islamist-Groups-in-the-Sahel-printable.pdf> Retrieved 31-12-2021.

ولكن أيضا على الأراضي الجزائرية، التي شهدت هجوما على منشأة غاز عين أميناس في عام 2013¹.

يشكل الإرهاب العابر للحدود، ووجود كل من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في منطقة الساحل الإفريقي، تحديا أمنيا كبيرا للسيطرة على الحدود الجزائرية، لا سيما إذا ما قام كلا التنظيمين بالاندماج والتحالف مع بعضهما البعض.

إلى جانب التهديد المتمثل في الجماعات الإرهابية، هناك تهديدات أخرى تواجهها الجزائر من ناحية حدودها الجنوبية، تشمل أنشطة الشبكات الإجرامية عابرة للحدود، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة والأشخاص؛ من بين التحديات كذلك نشير إلى طرقات التهريب القديمة المتواجدة في التضاريس الوعرة التي يعرفها السكان المحليون فقط، بالإضافة إلى الفقر المتزايد، خاصة وأن الاتجار بالبشر والخطف يمكن أن يدر عائدات ضخمة في السوق السوداء، وهو ما يمول الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام؛ كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أكثر للوضع، ذلك إن تناقص الموارد المائية، بما في ذلك في منطقة بحيرة تشاد، يجعل الرعاة وغيرهم أكثر قابلية للتجنيد من قبل المنظمات المتطرفة وعلى استعداد لتنفيذ عمليات الخطف من أجل الحصول على فدية².

من التهديدات الأمنية المقلقة كذلك، نذكر الوجود العسكري الأجنبي المكثف في منطقة الساحل، بحيث نجد هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة العمليات العسكرية الأجنبية وتوسع الإرهاب في منطقة الساحل، وهذا يرجع نسبيا إلى تدهور المستوى المعيشي بسبب تدخل القوات الغربية، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية، ومعها تدي القدرة الشرائية للمواطنين، مما يسهل بدوره عملية التجنيد في المنظمات الإرهابية؛ هذا وتواجه

¹Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.31.

²Ibid., p.32.

الجزائر بشكل متزايد مخاوف ناجمة عن القواعد الفرنسية التي تحيط بإقليمها المجاور، فضلا عن اهتمام الإمارات بإنشاء قاعدة عسكرية في النيجر، يضاف إلى ذلك الخوف من أن ينتشر الدعم الإماراتي والسعودي للحركة السلفية في ليبيا إلى منطقة الساحل، الأمر الذي سيؤدي إلى أسوأ سيناريو، حيث ستصبح منطقة الساحل الإفريقي غير مستقرة ومشتتة مثل الصومال، هذا فضلا عن السعي المغربي المتزايد في بسط نفوذه على منطقة الساحل¹.

إن حركات الطوارق الانفصالية في مالي والنيجر هي معضلة أمنية أخرى بالنسبة للجزائر، لاسيما وأن العديد من طوارق ليبيا هاجروا إلى مالي والنيجر بعد نشوب الحرب الأهلية الليبية، وأكثر ما يثير خشية الدولة الجزائرية، هو أن تتم استمالة طوارق الجزائر من طرف هذه الحركات الانفصالية².

ولقد فعّلت الدولة الجزائرية دبلوماسيتها، متوسطة النزاع ما بين الطوارق الانفصاليين في شمال مالي، ما سمي بتنسيق حركات الأزواد، وبين الحكومة المركزية في باماكو عامي 1990 و 2006، ومرة أخرى منذ عام 2012³، بحيث أسفرت محادثات السلام بقيادة الجزائر عن اتفاق السلام والمصالحة في مالي عام 2015، اتفاق وصفه الرئيس الجزائري الحالي، السيد "عبد المجيد تبون"، في مقابلة له مع صحيفة "الوفيجارو" الفرنسية، بأنه كان الطريقة الوحيدة الممكنة لتمكين الحكومة المركزية المالية من دمج منطقتها الشمالية ضمن هياكلها

¹Ibid., p.32.

²Ibid., pp.32, 33.

³يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، مركز الجزيرة للدراسات، مقال منشور بتاريخ 28 نوفمبر 2018، تم التصفح بيوم 20-02-2022، متوفر على الرابط

التالي: <https://studieS.aljazeera.net/en/node/3469>

ومؤسساتها، مضيفا في المقابلة نفسها أنه من الضروري العودة إلى اتفاق السلام هذا، وبالتالي الدفع باتجاه حل سياسي وليس عسكري للصراع¹.

هذا، دون تغييب القلق إزاء تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين من منطقة الساحل الإفريقي إلى الجزائر، والذين يشكلون تهديدا للأمن القومي الجزائري، من ناحية علاقتهم المشتبهة بالجماعات الإجرامية والإتجار بالمخدرات. كما يتزايد عدد المهاجرين من دون وثائق في الجزائر، وخاصة القادمين من دول الساحل، بحيث يعمل الغالبية في قطاعي البناء أو الزراعة، بالإضافة إلى ذلك، فإن عددا متزايدا من الأفراد، لا سيما من غرب إفريقيا، والذين يسعون للوصول إلى أوروبا، يدخلون إسبانيا من الجزائر، حيث يختار المهاجرون بشكل متزايد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط².

ب. المقاربة الجزائرية التعاونية والإنمائية:

ركزت الجزائر بشكل متزايد على منطقة الساحل الإفريقي في العقد الماضي على عدة مستويات، ساعية إلى تقليل التهديدات الأمنية المتنامية وتحقيق الاستقرار في المنطقة، بيد إنه لا بد أن نشير إلى أن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجعل السيطرة على الحدود الجنوبية للجزائر أكثر تعقيدا وصعوبة، وذلك لإيمان الدولة الجزائرية بأن التدخل الأجنبي يزيد من تأزم الأوضاع بدل حلها³، ويبدو أن صانع القرار

¹Portes, Thierry, and Mélanie Matarese (2020) 'Le président algérien au Figaro: « Je suis prêt à aller loin pour moraliser le pays », Le Figaro, 19 February 2020, <https://www.lefigaro.fr/international/le-president-algerien-au-figaro-je-suis-pret-a-aller-loin-pour-moraliser-le-pays-20200219> Retrieved 30-12-2021. Citations traduite de la langue française par l'auteur de cet article.

²Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit, p.33.

³ وهيبه دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016، ص.95.

الجزائري قد استوعب هذه النقطة، من خلال التعديل الدستوري لعام 2020، أين تم تعديل المادة الدستورية التي تمنع تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، لتضاف فقرة أخرى، تتيح للجزائر المشاركة في حفظ السلم في إطار احترام أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية¹.

نشير في ذات السياق، إلى أن هذا التعديل الدستوري لم يخالف المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعطي الأولوية للعمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول الساحل الإفريقي، وهو ما تجسده مساهمة الدولة الجزائرية في تأسيس قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة (CEMOC) عام 2010، وهو أول هيكل أمني إقليمي في منطقة الساحل ذو بعد عملي لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى، وأهم مبادرة أمنية جزائرية في المنطقة، بمشاركة ثلاث دول إلى جانب الجزائر، ألا وهي مالي، النيجر وموريتانيا، ويقع مقر هذه القيادة بولاية تمنراست جنوب الجزائر². كما تقدم الجزائر دعماً مالياً معتبراً إلى لجنة الاتحاد الإفريقي لخدمات المخابرات والأمن في إفريقيا، وتستضيف عاصمة الجزائر مقر آلية التعاون الشرطي التابعة للاتحاد الإفريقي (أفريبول)، وتنسق عمل الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، علاوة على ذلك، تشترك الجزائر في رئاسة مجموعة عمل بناء القدرات في منطقة غرب إفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، والتي تأسست في عام 2017³.

¹ المادة 3/31 من دستور 2020: "يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم".

مرسوم رئاسي رقم 20-251 مؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور.

² وهيبة دالع، المرجع السابق، ص.100.

³ Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.34.

وبالرغم من رفض الجزائر العضوية في مجموعة الخمسة ساحل *G5 Sahel*، وهو إطار عملي للتنمية والتنسيق الأمني تأسس في عام 2014، بين خمس دول أعضاء: تشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي والنيجر، بيد أن الجزائر تعمل على تطوير تعاون ثنائي مكثف مع كل من الدول المذكورة أعلاه¹، فقد زودت الجزائر، على سبيل المثال، القوات المالية بالإمدادات العسكرية وساعدت مالي والنيجر على تطوير قدراتهما على مراقبة الحدود، كما قدمت الدولة الجزائرية على مدى العشرية الماضية أكثر من 100 مليون دولار، مخصصة لتجهيز وتدريب ألوية القوات الخاصة في تشاد وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا².

بالإضافة إلى البعد الأمني للمقاربة التعاونية الجزائرية مع دول الجوار الإقليمي، تؤكد الجزائر على أهمية ضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر لمكافحة انتشار الإرهاب والاتجار غير المشروع والهجرة غير الشرعية، فهي تسبب التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي وتسهيل التعبئة في الجماعات الإرهابية؛ وتماشيا مع هذه المقاربة الجزائرية، التي تربط تحقيق التنمية المستدامة بتعزيز أطر ومؤسسات دولة القانون والديمقراطية، فقد كانت الجزائر من مؤسسي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا *NEPAD* سنة 2002³.

ثانيا: التحديات الأمنية في الجوار الشرقي الجزائري

أ. التهديد المتزايد جراء الأزمة الليبية:

¹Ibid., p.34.

²Zoubir, Yahia H. (2018), Op.Cit., pp. 85, 86.

³زهيرة مزارة، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية: بين الثبات والتغير"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص.262.

منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي خلال التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي في عام 2011، شكل الجار الشرقي تحدياً أمنياً كبيراً للدولة الجزائرية والمنطقة برمتها، لما يتميز به الصراع من تعقيد وبالنظر لتدخل جهات خارجية مختلفة فيه، بالإضافة إلى أطراف محلية الرئيسية في الصراع المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج، المدعومة من الأمم المتحدة منذ عام 2016 ولغاية تسليمه للسلطة¹، والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.

أدت الحرب الأهلية الليبية في عام 2011 إلى زيادة حادة وغير منضبطة في انتشار الأسلحة والمتفجرات، ليس فقط في ليبيا، ولكن أيضاً في المنطقة بأكملها، في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نهب مستودعات أسلحة نظام القذافي²، حيث اكتشف الجيش الجزائري وقوات الأمن في عدة مناسبات كميات كبيرة من الأسلحة على الأراضي الجزائرية القريبة من الحدود الليبية والصحراء، علاوة على ذلك، أفادت مصادر إعلامية أن الأسلحة المستخدمة في بعض الهجمات الإرهابية في الجزائر كان مصدرها من ليبيا³.

¹الذي قام بتسليم السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة "عبد الحميد ديبية"، في شهر مارس 2021، والتي تولت الإشراف على المرحلة الإنتقالية لغاية موعد الإنتخابات الرئاسية التي كان مزعماً عقدها في 24 ديسمبر 2021، لولا عدم توافق الأطراف السياسية الرئيسية على تجاوز الخلافات.

"ليبيا: حكومة فايز السراج تسلم السلطة إلى حكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد ديبية"، مقالة منشورة على موقع فرانس 24 الإخباري، بتاريخ 16-03-2021، تم التصفح بتاريخ 25-04-2022، على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/>

² Lounnas, Djallil (2018) The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System, Middle East and North Africa Regional Architecture (MENARA) Working Papers No. 15, October 2018, p.15. https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_15.pdf accessed on 30/12/2021.

³Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.27.

بصرف النظر عن انتشار الأسلحة الإقليمية، فإن الدولة الجزائرية تخشى من أن تصبح ليبيا الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية¹، ومركزا لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ نفذت جماعات إرهابية لها صلة بليبيا هجمات على منشآت للنفط والغاز الطبيعي في الجزائر في عامي 2012 و 2013²، وتسعى الدولة الجزائرية لمنع هذه الجماعات من استخدام ليبيا كقاعدة لشن مزيد من الهجمات في المنطقة، بما في ذلك الجزائر.

أدى الهجوم الذي شنه خليفة حفتر وجيشه الوطني الليبي على طرابلس، والذي بدأ في أبريل 2019، إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين، فضلا عن تزايد الفراغ الأمني في أجزاء من ليبيا، مما زاد من قلق الجزائر بشأن حدودها الشرقية، وفي هذا السياق، صرح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في يناير 2020 أن "أمن ليبيا هو امتداد لأمننا الجزائري"³.

من جانب آخر، فإن التدخل الأجنبي السياسي والاقتصادي والعسكري في ليبيا، من طرف مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا وتركيا وقطر، أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية، على حساب الأمن القومي الجزائري، فلقد انتهكت العديد من الفواعل حظر الأسلحة على ليبيا المدعوم من طرف الأمم المتحدة، فضلا عن تدفق المرتزقة، الذين منهم من يدعم الحكومة المركزية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، مثل المرتزقة المدعومين من طرف تركيا، ومعظمهم من أصل سوري، ومنهم من يدعم خليفة حفتر، بإيعاز من مصر والإمارات العربية

¹Lounnas, Djallil, Op.Cit., p.3.

² Iratni, Belkacem, Op.Cit., p.15.

³Algérie Presse Service (2020) 'Conférence internationale de Berlin sur la Libye: Allocution du Président de la République', 20 January 2020, <https://www.aps.dz/algerie/100355-conference-internationale-de-berlin-sur-la-libye-allocution-du-president-de-la-republique> accessed on 30/12/2021.

المتحدة وروسيا¹، بمن فيهم مقاتلون روس متعاقدون مع مجموعة فاغنر *Wagner Group* حسبما ورد في بعض التقارير³.

بالرغم من أن الوساطة الجزائرية مقبولة من جميع الأطراف الليبية، غير أن تدخل الفواعل الخارجية يزيد من تعقيد الوضع وصعوبة إيجاد تسوية للأزمة، وهو ما يُفشّل الوساطة الجزائرية، مما يستلزم من الدبلوماسية الجزائرية الإستعانة بتأثير قوة دبلوماسية أخرى لدعم مقاربتها، بيد أنه حتى على هذا الصعيد، تجد الجزائر نفسها أمام مفترق طرق، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تعيين السيد رمطان لعمامرة كمبعوث للأمم المتحدة إلى ليبيا، من جهة أخرى فإن نوايا الدبلوماسية الجزائرية في الحفاظ على علاقاتها مع تركيا، يُنقّر فرنسا والإمارات العربية المتحدة من التعاون مع الجزائر في الملف الليبي، بالنظر لخلافتهما مع تركيا⁴.

¹ "وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية"، مقالة منشورة في موقع "سويس إنفو"، بتاريخ 10 جوان

2020، تم التصفح بيوم 2022/03/04، على الرابط التالي: <https://www.swissinfo.ch/ara/>

² هي منظمة شبه عسكرية روسية، وصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة (أو وكالة متعاقدة عسكرية خاصة)، والتي ورد أن متعاقديها شاركوا في نزاعات مختلفة، بما في ذلك العمليات في الحرب الأهلية السورية إلى جانب الحكومة السورية وكذلك، من 2014 حتى 2015، في الحرب في دونباس في أوكرانيا بمساعدة القوات الانفصالية لجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبية المعلنة من جانب واحد.

يرى آخرون، بما في ذلك تقارير في صحيفة نيويورك تايمز، أنها وحدة أسلحة تابعة لوزارة الدفاع الروسية (MoD) و / أو GRU بشكل مموه، والتي تستخدمها الحكومة الروسية في النزاعات التي تستلزم حالة نكران، حيث يتم تدريب قواتها على منشآت وزارة الدفاع، ويعتقد أنها مملوكة من قبل "يفغيني بريغوزين" Yevgeny Prigozhin، وهو رجل أعمال له صلات وثيقة بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين".

Higgins, Andrew; Nechepurenko, Ivan (7 August 2018). "In Africa, Mystery Murders Put Spotlight on Kremlin's Reach". The New York Times. New York. Archived from the original on 31 January 2020. <https://web.archive.org/web/20200131035533/https://www.nytimes.com/2018/08/07/world/europe/central-african-republic-russia-murder-journalists-africa-mystery-murders-put-spotlight-on-kremlins-reach.html?pagewanted=all&src=pm> Retrieved 30-12-2021.

³Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.28.

⁴ "وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية"، المرجع السابق.

ب. المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي:

ليس من المستغرب أن للدولة الجزائرية رغبة قوية في استقرار الوضع في ليبيا من أجل تحقيق أمنها القومي والإقليمي، إذ تسعى الجزائر إلى احتواء التهديدات الأمنية على حدودها الشرقية، ومنع امتدادها إلى الأراضي الجزائرية، بيد أن هذه المهمة تظل صعبة ومعقدة بالنظر إلى طول الحدود وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود محاورين رسميين من الجانب الليبي، فبينما يمكن وصف التعاون الأمني على الحدود الجزائرية التونسية بأنه ناجح، فإن هذا ليس هو الحال مع ليبيا، ذلك أن الدولة الجزائرية لا تتعامل مع الميليشيات، على الأقل ليس بشكل رسمي؛ ومع ذلك، تتمتع الجزائر بقدرات حدودية قوية للغاية - وربما تكون الدولة الإفريقية التي تتمتع بأفضل تقييم للمخاطر الحدودية والأكثر قدرة على التعامل مع الحدود الصعبة.

تعتبر القوات المسلحة الجزائرية من بين الأكثر قدرة والأفضل تجهيزا في شمال إفريقيا، وهي تركز بشكل أساسي على وحدة الأراضي والأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي¹، وتدريب القوات المسلحة، التي تجند أفرادها من خلال التجنيد الإجباري، بانتظام ولديها خبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد².

تنفق الجزائر قدرا كبيرا من ميزانيتها على قواتها المسلحة، فمع إنفاق عسكري بلغ 9.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد الجزائر واحدة من الدول التي لديها أعلى إنفاق عسكري في منطقة الشرق

¹International Institute for Strategic Studies, 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol. 120, No. 1, 2020, pp. 324-387.

² International Institute for Strategic Studies, 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol. 118, No. 1, 2018, pp. 315-374.

الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها الدولة الإفريقية الأكثر إنفاقا على الجيش¹، ولقدزاد الإنفاق العسكري للجزائر بنسبة 85 في المائة بين عامي 2009 و 2018². ويمكن القول أنه وبسبب الأزمة الليبية إلى حد ما، ضاعفت الجزائر تقريبا من إنفاقها العسكري، مع إلزام الجزائر بالتمسك والحفاظ على سياسة عدم التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية.

وتماشيا مع التزامها بحل النزاعات سلميا وسياستها الخارجية الراسخة بعدم التدخل، أعربت الدولة الجزائرية باستمرار عن دعمها للجهود الدبلوماسية والحلول السياسية للنزاع الليبي، بحيث تسعى الجزائر إلى توحيد ليبيا، مدافعة بقوة لعملية سلام وطني شاملة.

ويؤكد الممثلون الرسميون الجزائريون وكذلك الدبلوماسيون الأجانب في الجزائر، أن هذه الأخيرة لديها اتصالات جيدة مع جميع أطراف النزاع الليبي، بما في ذلك خليفة حفتر؛ كما تدعم الدولة الجزائرية العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا، وشاركت في محاولات وساطة مختلفة بين الفواعل في الصراع الليبي وفي الحوارات الإقليمية، على سبيل المثال مع تونس ومصر³.

في حين حذت الأزمة السياسية الداخلية في الجزائر من احتمالات التأثير على التطورات في ليبيا طوال عام 2019⁴، جعل الرئيس "عبد المجيد تبون" من الملف الليبي

¹ International Institute for Strategic Studies (2020), p. 3335; Tian, Nan, Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman (2019) "Trends in World Military Expenditure, 2018", April 2019 (Solna, SIPRI) p.2., https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs_1904_milex_2018.pdf Accessed on 27/12/2021.

²Tian et al. (2019), pp. 2, 4.

³Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.30.

⁴بحيث، أثار الإعلان عن ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة - الرئيس السابق منذ سنة 1999 - لعهد خامسة، احتجاجات على مستوى البلاد في الجزائر، وطوال عام 2019 وبداية 2020، دعت تجمعات حاشدة للمتظاهرين إلى زوال النخبة الحاكمة آنذاك، هذا إضافة إلى اقتصاد البلاد الذي يشهد حالة ركود، والمعتمد بشكل كبير على عائدات

أولوية، فمنذ انتخابه في ديسمبر 2019، كشف السيد الرئيس عبد المجيد تبون الجهود الدبلوماسية الجزائرية تجاه ليبيا، ومنذ الشهر الأول من رئاسته، وفي ظل تصاعد الصراع الليبي وقرار تركيا دعم حكومة طرابلس بقوات عسكرية، استضاف الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" رئيس حكومة الوفاق الليبية آنذاك "فايز السراج"، وكذلك وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، أين دعا الرئيس الجزائري مجلس الأمن إلى فرض الوقف الفوري لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي، مستنكرا جميع أعمال العنف، مشيرا إلى المجزرة التي حصدت أرواح حوالي 30 طالبا في الكلية العسكرية بطرابلس، مصرحا إنه يعتبر طرابلس خطأ أحمر لا ينبغي لأحد تجاوزه؛ في حين تناولت المحادثات بين وزير الخارجية الجزائري آنذاك السيد صبري بوقادوم مع نظيره التركي السيد مولود جاويش أوغلو، تداعيات استمرار تأزم الأوضاع في ليبيا، ليس على الشعب الليبي وحسب، ولكن على دول الجوار ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعد موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا¹.

في المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي عقد في برلين في 18 يناير من عام 2020، عرض الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون استضافة حوار سياسي في الجزائر بين الأطراف الليبية المتحاربة، موضحا أن الجزائر ترغب في أن تكون جزءا مهما من عملية السلام². وتؤكد ذلك في مقابلة أجرتها صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون،

صادرات النفط والغاز، مع تزايد العجز التجاري وتقلص الاحتياطات الأجنبية، لاسيما مع جائحة الكوفيد-19 التي يشهدها العالم بأسره، مما يجعل الجزائر في حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية جوهرية.

¹ "خلال استقبالها السراج وأوغلو.. الجزائر: طرابلس خط أحمر"، مقالة منشورة على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 2022/01/07، تم التصفح بيوم: 2022/03/04، على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/7/8>

²Algérie Presse Service (2020) , Op.cit.

صرح فيها هذا الأخير إن "الجزائر قادرة على تحقيق السلام بسرعة في ليبيا، لأن الجزائر وسيط مخلص وموثوق ومقبول من قبل كل الجماعات الليبية¹.

بعد ذلك، ومع نهاية شهر يناير من عام 2020، عقد اجتماع بغرض الدفع نحو إيجاد تسوية سلمية بشأن النزاع الليبي، مع وزراء خارجية الدول المجاورة لهذه الأخيرة، في العاصمة الجزائرية، والذي ضم وزراء خارجية كل من تونس ومصر وتشاد ومالي وكذلك دبلوماسيين من السودان والنيجر، مع رفض ممثلي طرفي النزاع الليبي الرئيسيان -فايز السراج وخليفة حفتر- المشاركة في الاجتماع، بعد رفضها كذلك أن يلتقيا في مؤتمر برلين؛ ولقد دعا وزير خارجية الجزائر آنذاك السيد صبري بوقادوم نظرائه الأفارقة المشاركين في الاجتماع إلى تقلد المسؤولية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتصارعة، و"تفادي الإنزلاق نحو المجهول"²، لاسيما مع تدخل الفواعل الخارجية التي تزيد من تأزم الوضع.

ففي عام 2011، عارضت الدولة الجزائرية التدخل بقيادة الناتو في ليبيا، ورفضت باستمرار جميع التدخلات العسكرية الأجنبية وأشكال التورط الأخرى في ليبيا. وهذا ينطبق على مشاركة ودعم كلا الجانبين في الصراع الليبي، وبينما يرجع الأمر جزئيا إلى تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل، فإن هذه السياسة تركز أيضا على حقيقة أن الدولة الجزائرية تحشى نتائج هذا التدخل (بالنظر إلى العواقب الناجمة عن تدخل سنة 2011)، كما تؤكد الجزائر على الحاجة إلى مقارنة متعددة الأوجه، تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية³.

¹Portes, Thierry, and Mélanie Matarese (2020), Op.Cit.

²"الجزائر تستضيف اجتماعا لدول جوار ليبيا في محاولة لدفع الحل السياسي"، مقالة منشورة على موقع فرانس 24 الإخباري، بتاريخ 2022/01/23، تم التصفح يوم: 2022/03/04، على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/20200123->

³Iratni, Belkacem, p20.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى الحفاظ على توازن القوى الإقليمي في شمال إفريقيا من خلال تجنب النفوذ القوي في ليبيا سواء لمصر على وجه الخصوص أو الإمارات العربية المتحدة التي لها قاعدة في الجزء الشرقي من البلاد. في الوقت نفسه، فإن التواجد العسكري المتزايد لتركيا في ليبيا، بما في ذلك تدخلها العسكري إلى جانب حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، تزيد من خطر اندلاع حرب إقليمية طويلة بالوكالة في ليبيا¹.

وفي إطار تفعيل مبدأ التعاون الدولي، فقد سبق وأن استضاف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، رئيس مجلس الوزراء الإيطالي جوسيبي كونتي، عشية عقد مؤتمر برلين، أين وقع الطرفان اتفاقا مشتركا حول الملف الليبي، بغرض "تكثيف الجهود ومضاعفة التنسيق والتشاور من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة بعث مسار السلام الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة"²، بعيدا عن تدخل الفواعل الخارجية، ورحيل المرتزقة والمقاتلين الأجانب عن الأراضي الليبية؛ ولقد حافظت الرئاسة الجزائرية تواصلها مع إيطاليا بزيارة الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتريلا للجزائر نهاية سنة 2021، بحيث كان فيه هناك أمل لإجراء الانتخابات الليبية مع نهاية شهر ديسمبر سنة 2021، بعدما تم التوصل، برعاية من الأمم المتحدة، في شهر مارس من عام 2021 إلى تأسيس سلطة انتقالية تضم حكومة وحدة برئاسة "عبد

¹Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.31.

²بهاء الدين م، "الدبلوماسية الجزائرية تمر إلى السرعة القصوى: عشية مؤتمر برلين حول أزمة ليبيا"، مقالة منشورة على موقع البلاد الإخباري، بتاريخ 2020/01/17، تم التصفح بيوم 2022/03/05، على الرابط التالي: <https://www.elbilad.net/national/>

الحميد ديبية"، ومجلس رئاسي، لقيادة ليبيا إلى الانتخابات، بيد أن التوترات تجددت في البلاد وحالت دون التمكن من الأمر¹.

بحيث لم يتم التوصل إلى توافق ما بين الأطراف السياسية الأساسية المتنازعة في البلاد، والتي عرضت خططاً متعارضة لمسار العملية الانتخابية، مما أدى إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في شهر ديسمبر من عام 2021، نتيجة لذلك دعت مستشارة الأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز، كلا من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة إلى تشكيل لجنة مشتركة بغرض وضع قاعدة دستورية توافقية، تتخطى الخلافات القائمة، وتيسير تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ ولقد كان من المزمع تشكيل اللجنة المذكورة أعلاه خلال منتصف شهر مارس 2022²، بيد أن الخلافات لا تزال قائمة بين الأطراف السياسية الرئيسية في البلاد، لاسيما مع رفض حكومة "عبد الحميد ديبية" المنتهية ولايتها، من تسليم السلطة لرئيس الحكومة الجديدة المنتخب من البرلمان "فتحى باشاغا".

خاتمة:

تشمل التحديات الناشئة من منطقة الساحل الإفريقي الزيادة السريعة والتوسع الجغرافي للتطرف العنيف والجريمة المنظمة والاتجار عبر الحدود، فضلاً عن التواجد العسكري

¹حسان جبريل، "الرئيس الجزائري: تطابق في الرؤى مع إيطاليا بشأن الملف الليبي: تصريحات أدلى بها الرئيس عبد الحميد تبون عقب محادثات أجراها مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا الذي يزور البلاد"، مقالة منشورة على شبكة مواقع الأناضول، بتاريخ 2021/11/06، تم التصفح بيوم: 2022/03/05، على الرابط

التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/>

²"الأمم المتحدة تدعو مجلسي النواب والأعلى للدولة في ليبيا لتشكيل لجنة مشتركة لوضع دستور"، مقالة منشورة على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 2022-03-04؛ تم التصفح بيوم: 2022-03-24، على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/4/>

الأجنبي المكثف في المنطقة، والذي يساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار في هذه الأخيرة. وتعتبر مسألة السيطرة على الحدود الجنوبية من الأولويات الاستراتيجية الجزائرية، بغرض الحد من التهديدات الأمنية القادمة من جوارها الجنوبي.

اكتسبت الجزائر سمعة طيبة، على مر خبرتها المكتسبة من نشاطها الدبلوماسي، بحيث تُعرف الدولة الجزائرية برجيح دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهو ما فعلته دائما في تقلدها لأدوار الوساطة في حل وتسوية الصراعات الإقليمية في القارة الإفريقية، لاسيما في جوارها الجنوبي والشرقي، ونخص بالذكر النزاع الليبي منذ سقوط نظام معمر القذافي.

ولطالما سعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل مقاربتها إنمائية، ودعت إلى تسوية النزاعات الإفريقية ضمن المجموعة الإفريقية، بعيدا عن التدخل الخارجي، الذي ترى الجزائر أنه يزيد من حدة وعمق النزاعات القائمة بدل حلها، وهو ما واجهته الدبلوماسية الجزائرية من عراقيل في وساطتها لتسوية الأزمة الليبية، التي شهدت تدخلا أجنيا غير مسبوق، في ظل إنقسام داخلي أفضّل العملية السياسية في البلاد، والتوصل إلى توافق ما بين الأطراف المتعارضة.

إن ما تواجهه الدولة الجزائرية في مساعيها لتسوية النزاع الليبي، في ظل تدخل القوى الأجنبية عسكريا واقتصاديا في البلاد، جعل من نشاطها الدبلوماسي ومن وساطتها المفردة غير كافية لإيجاد حل للخلافات القائمة بين الأطراف المتحاربة، وهو ما يستدعي استعانة الجزائر بقوة دبلوماسية أخرى، مع الإشارة إلى حرص الجزائر الدائم على انتقاء شركائها الخارجيين، سعيا للحفاظ على مساحة للمناورة، مع التركيز على العلاقات الخارجية المتنوعة، والإحجام عن الاعتماد بشكل كبير على أي قوة كبرى أو جار، بيد أن مواقف الجزائر الدبلوماسية قد تحول دون رغبة القوى الخارجية المتدخلة في النزاع، للتعاون مع الجزائر في الملف الليبي، مثلما أوضحناه في هذه المقالة، ومع ذلك تبقى الوساطة الأممية للأزمة في ليبيا

السبيل الأنسب لإيجاد تسوية مرضية لأطراف النزاع، والجزائر تدعم بقوة المساعي الأمامية في هذا الاتجاه.

بشكل عام، ستواصل الدولة الجزائرية بلا شك تركيزها على جوارها المباشر، الجنوبي والشرقي، على الأقل طالما استمر عدم الاستقرار الإقليمي، ومن المرجح أن تستمر الدولة الجزائرية في الاستجابة للتحديات الأمنية بوسائل عسكرية ودبلوماسية واجتماعية واقتصادية مشتركة، ومن المتوقع أن تظل لاعبا مركزيا في الساحل الإفريقي، ومع ذلك، فإن الاضطرابات السياسية المستمرة، وربما الصعوبات الاقتصادية في الداخل على وجه الخصوص، تجعل استجابات الجزائر للتحديات الأمنية الإقليمية أكثر صعوبة إلى حد ما.